



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

**Journal of International Economy**  
&  
**Globalization**



دور الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر  
-ولاية الوادي نموذجا-

**The Role of Agriculture in Achieving Economic Development in Algeria  
- EL-Oued State is a Model-**

د. زكريا جرفي\*، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

د. الناصر بوطيب، جامعة البليدة 02، البليدة، الجزائر.

الكلمات المفتاحية	الملخص	تاريخ الإرسال: 2019/04/01	تاريخ القبول: 2019/05/15	تاريخ النشر: 2019/06/01
الفلاحة؛ القطاع الفلاحي؛ التنمية الاقتصادية؛ ولاية الوادي.	تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإمكانيات الفلاحية للجزائر من خلال القطاع الفلاحي في ولاية الوادي الذي يعتبر من القطاعات الهامة الذي يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وتعتبر ولاية الوادي رائدة في الإنتاج الفلاحي على المستوى الوطني لما تزخر به من ثروات طبيعية مكنتها من النهوض لقطاع الفلاحة، وعليه كان لزاما توسيع قاعدة الفلاحة لتشمل تطوير الإنتاج المحلي والعمل على إنتاج منتجات فلاحية أخرى ليس فقط على مستوى ولاية الوادي وإنما على المستوى الوطني نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات تؤهلها لاحتلال مكانة بارزة في السوق العالمية، إضافة إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الفلاحي الذي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي ويمتص عددا كبيرا من اليد العاملة مما يجعله يساهم في عملية التنويع الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.			
	<b>Abstract</b>	<b>Keywords</b>		
	The study aims to highlight the agricultural potential of Algeria through the agricultural sector in the State of the El-Oued, which is an important sector that contributes to the advancement of the national economy. The state of the El-Oued is a pioneer in agricultural production at the national level, Therefore, it was necessary to expand the agricultural base to include the development of local production and work on the production of other agricultural products, not only at the level of the State of the El-Oued, but at the national level because of the potential of Algeria to qualify to occupy a prominent position in the global market, Economic and social sector of the agricultural sector, which contributes to the GDP and absorbs a large number of labor, which contributes to the process of economic diversification and the promotion of the national economy outside the hydrocarbons sector.	Agriculture; The agricultural Sector; Economic Development; State of the El-Oued.		

\*المؤلف المرسل: زكريا جرفي، الإيميل: [zakodjorfi@gmail.com](mailto:zakodjorfi@gmail.com)

**1 . مقدمة:**

تعتبر التنمية الفلاحية أسلوب عمل ينطلق من القاعدة نحو المركز لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومتكاملة، وذلك انطلاقا من قاعدة أساسية هي أن وضعية المجتمعات النامية واحتياجاتها إلى مشروعات تنموية كبيرة تتطلب موارد مالية ضخمة تمول مختلف البرامج التنموية المسطرة، وتعظم معدلات التنمية على مستوى جميع القطاعات بشكل متزايد ومستمر.

ويعد الإنتاج الفلاحي من أبرز ما تشتهر به ولاية الوادي حيث أن الإنتاج الفلاحي في الولاية لم يعد مقتصرًا على إنتاج التمور كما كان سابقا بل تطور ليشمل إنتاج مختلف المنتجات الفلاحية مساهما بشكل بارز في الإنتاج الوطني.

ومن أجل تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات تعمل الدولة على تشجيع الإنتاج الفلاحي ليكون الاقتصاد الأخضر بديلا للنفط مستقبلا، إلا أن هناك عوائق تقف أمام ذلك لذا لجأت إلى دعم القطاعات التي قد تدر لها دخولا مستقبلا، كالقطاع الفلاحي، والذي أصبح مورد هام للاقتصاد الوطني لأجل تحقيق تنمية مستدامة.

**1. 1 إشكالية الدراسة:**

بفضل ما تزخر به الجزائر من إمكانات فلاحية قامت السلطات الوطنية بدعم القطاع الفلاحي ورصدت له أموال ضخمة لترقية هذا القطاع وتحقيق تنمية شاملة ووطنية، ولمعالجة هذه الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

🚩 **كيف يمكن للفلاحة تحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر من خلال استغلال الموارد الفلاحية؟**

**1. 2 أسئلة الدراسة:**

ولالإحاطة بالموضوع أكثر نضع الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟
- كيف تساهم الفلاحة في التنمية الاقتصادية؟
- هل استطاعت ولاية الوادي في النهوض بالتنمية الاقتصادية من خلال استغلال مواردها الفلاحية؟

**1. 3 فرضيات الدراسة:**

كإجابة أولية عن الأسئلة الفرعية، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- التنمية الاقتصادية هي تنشيط للاقتصاد وتحويله من الركود الى الانتعاش؟
- يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا هاما في التنمية الاقتصادية انطلاقا من التنمية الفلاحية؟
- ولاية الوادي من الولايات الرائدة وطنيا في الفلاحة، وتساهم بشكل كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الفلاحية؟

**1. 4 منهج الدراسة:**

تم الاعتماد على المنهج الوصف التحليلي في هذه الدراسة من خلال عرض أهم نتجه ولاية الوادي فلاحيا، ومدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية.

## 2. مفاهيم عامة حول الفلاحة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية بالغة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثيره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

### 1.2 تعريف الفلاحة:

إذا أردنا أن نعطي تعريفا لكلمة الفلاحة فإننا نجد لها عدة معاني:

➤ **الزراعة:** تعني في اللغة العربية زرع الأرض أي ألقى فيها البذر، وفي اللغة اللاتينية فهي مشتقة من كلمتين **AGER** وتعني الحقل أو التربة، وكلمة **CULTURE** والتي تعني العناية أو التربة، وعلى ذلك القول فالزراعة **AGRECULTURE** هي العناية بالأرض أو التربة (الخطيب، 2009، ص 27).

➤ **الفلاحة:** في اللغة العربية فلاح الأرض؛ شقها، والفلاحة؛ الحراثة، والفلاح هو من يحرث الأرض ليزرعها (القرشي، 2007، ص 134).

غير أننا نلاحظ غالبا أن كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى، فالفلاحة "الزراعة" أصبحت تشمل وفق المفهوم الحديث كل الجهود الإنتاجية للإنسان المستقر نسبيا لزيادة وتحسين نمو النباتات باختيار أحسن البذور والأسمدة وإعطاء النباتات كميات المياه التي يحتاجها (الفياض، 2011، ص 143). والفلاحة أيضا هي (عجمية، 2003، ص 87): "علم وفن ومهنة وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان"

كما عرفت الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الفلاحة بأنها: "العلم الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية"، وتعتبر أحد فروع الاقتصاد، الذي يهتم بتطبيق النظريات الاقتصادية على مؤشرات التنمية الفلاحية (تارزي، 2017-2016، ص 50).

### 2.2 الخصائص الأساسية للمنتجات الفلاحية

إن المنتجات الفلاحية بما يميزها عن باقي المنتجات الأخرى تتصف وتتميز بعدة خصائص ندرجها في العناصر التالية (الديودجي، 1996، ص 34):

#### أ- الطبيعة البيولوجية والطابع الموسمي للإنتاج

إن غالبية الفواكه والخضروات لا تظهر دائما في الأسواق إلا خلال فترات زمنية قصيرة نسبيا، وغالبا ما تسوق 90% من هذه المنتجات خلال 3 أشهر من السنة، وهذا يعني ظهور الإنتاج جملة واحدة في فترة زمنية قصيرة نسبيا، ولهذا السبب فإن الأسواق تفكر وتسعى في توفير المحاصيل من الفواكه والخضروات واللحوم عن طريق طلبها من مكان إنتاجها ولو كان ذلك عن طريق الاستيراد مثلاً لمحاكاة الطلب المحلي عليها.

#### ب- سرعة تلف المنتجات

إن من خصائص المنتجات الفلاحية أنها تمتاز بسرعة التلف، وسرعة تأثيرها حتى بدرجات الحرارة الاعتيادية، وقد قام المزارعون بمحاولات عديدة للحد من ظاهرة التلف، والبيئة والمناخ السائد يؤثر بشكل واضح على فساد هذه

الأخيرة، فمثلاً نجد أن أوقات جمع الحليب تكون غالباً في وقت مبكر خشية تعرضه لدرجات حرارة عالية بسبب فساده أو تغيير طعمه (الديودجي، 1996، ص 35).

### ج- تطور المنتجات وتنوعها

الذي يلاحظ من المعروض من المنتجات الفلاحية في السوق أنها تمتاز بالتنوع العالي، فمن منتج واحد توجد أصناف عديدة وبأشكال مختلفة، وهذا من دون شك كان نتيجة السعي إلى زراعة العديد من المنتجات التي لم تكن معروفة من قبل في المكان الواحد.

ومن أسباب الزيادة في أنواع أو أصناف المنتجات الزراعية دخول الجاليات الأجنبية إلى مجتمعات أخرى، وحاجة هذه الجاليات إلى منتجات لم تعرف من قبل أو أنها لم تستهلك في بلد ما، كما أن غزارة الإنتاج وتنوعه في المنتجات الفلاحية أدى إلى تنوع واضح في المواصفات من هذه المنتجات المقدمة إلى السوق، فالمشكلة واضحة في كيفية التعامل مع الفائض من المنتجات، من مكان إلى مكان آخر وهي طرية، أو تخزين على حالتها، ولهذا فإن الفائض في الإنتاج يتم معالجته عن طريق التنويع صناعياً، فظهرت العديد من المنتجات الحيوانية والنباتية بأشكال مجففة مثلاً، أو مملحة وهذا من أجل ملائمتها للاستهلاك، مع التغلب على الحاجز المكاني والزمني.

### 3. دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية

إن عملية التنمية الاقتصادية تعتبر الشاغل الكبير في تفكير الجيل المعاصر من الاقتصاديين سواء كانوا من البلاد المتقدمة أو من البلاد النامية، لذا سعت هذه الدول إلى تنمية اقتصادياتها من خلال أولويات القطاعات التي تتوفر فيها على ميزة نسبية، ويعتبر القطاع الفلاحي أهمها باعتباره قطاعاً غير مكلف وتميز الدول النامية بالكثافة العمالية.

### 1.3 تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحربي مقابل انخفاض الأنشطة التقليدية (داودي، 2008، ص 5).

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إتمام المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم على مر الزمن.

التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تحقيق مستوى معين من التقدم الاقتصادي والاجتماعي يكون مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكلية الإنتاج (عجمية، 2003، ص 76).

### 2.3 أهداف التنمية الاقتصادية

تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيق جملة من الأهداف يتمركز مجملها في تحسين معيشة السكان وضمان الرفاهية للأفراد والمجتمع، وربما يكون من الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظراً لاختلاف ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلا أنه رغم ذلك يمكن إبراز أهم أهداف التنمية الاقتصادية فيما يلي (عطية، 2002، ص 16):

### أ- زيادة الدخل القومي

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية بل من أهم الأهداف الاقتصادية على الإطلاق، وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية في هذه الدول والمتمثل في الفقر وانخفاض مستوى المعيشة بالإضافة إلى زيادة عدد السكان وغير المتلائم مع النمو الاقتصادي، والدخل القومي الذي نقصد به هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا الاسمي، أي ذلك الذي يشمل السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والزيادة في الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في نمو السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية.

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادات أو نوعها تعتبر من أول أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

### ب- رفع مستوى المعيشة

تعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك أن التنمية الاقتصادية إذا وافقت عند خلق زيادة في الدخل القومي فإن هذا يحدث فعلا، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان أكبر من زيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلفا (العسيوي، 2001، ص 103).

### ج- تقليل التفاوت في الدخل والثروات

يعتبر هدف تقليل التفاوت في الدخل والثروات وإعادة توزيع الدخل هدف اجتماعي إذ أن معظم الدول المتخلفة رغم انخفاض مستوى الدخل فيها إلا أننا نرى أن هناك فرقا شاسعا بين الطبقات فيها إذ تستولي فئة صغيرة من أفراد المجتمع على الجزء الأكبر من ثروته بينما لا تحصل الأغلبية من الأفراد إلا على نسبة بسيطة جدا من ثروته (ولد سيدي، 2012، ص 45).

ومثل هذا التفاوت يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة إذ أن المجتمع يتردد بين مستويين شاسعين بين غني فاحش وفقير مدقع، وتعمل فيه الطبقة المسيرة على عدم إنفاق الأموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، وهذا الجزء الذي تكتنزه الطبقة المسيرة يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطل العمال، ولذلك فليس من المستغرب أن تعمل التنمية على اعتبار تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، وإلا سوف يؤدي ذلك إلى مشاكل اجتماعية خطيرة.

### 3.3 أهمية الفلاحة ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية

يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية باعتباره نشاطا اقتصاديا وسبيلا من سبل تحقيق الدخل ومصدرا للخدمات البيئية مما يجعل من هذا القطاع أداة فريدة للتنمية.

وتعد استراتيجية التنمية الفلاحية أحد أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية حيث تركز على النمو الفلاحي ومعدلاته، وتهدف أساسا إلى زيادة عرض المنتجات الفلاحية الغذائية، وتنطلق من خلفية مفادها أن ضعف مستوى الإنتاج الفلاحي ومعدلاته يعتبر من العوائق التي تعترض التنمية، وأنه لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي يجب في

الوقت نفسه تشجيع القطاع الصناعي ذو العلاقة بالقطاع الفلاحي حيث أن القطاع الفلاحي يعتبر مصدرا للمواد الخام بالنسبة للكثير من الصناعات كصناعة النسيج والصناعات الغذائية وغيرها مما يعزز قدرة القطاع الفلاحي على الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي (الخير، 1997، ص 72).

#### أ- تعريف التنمية الفلاحية

تباينت واختلقت الآراء حول مفهوم التنمية الفلاحية، فهي تستمد مفهومها وأهدافها من مفهوم التنمية الاقتصادية، ومن أبرز تعريفات التنمية الفلاحية نجد:

- **التنمية الفلاحية** تعبر عن تنمية الإنتاج الفلاحي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الفلاحية باستصلاح الأراضي أو الزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، حيث أن زيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتلاءم مع طبيعة الأرض، واختيار البذور ومكافحة الآفات الفلاحية، والاستخدام الأمثل للآلات الفلاحية، وتنمية الإنتاج الحيواني والسمكي (عمراني، 2015-2014، ص 66).

- **التنمية الفلاحية** هي عملية إدارة لمعدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الفلاحية (التنمية الأفقية)، أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية) (لقوشة، 1998، ص 11).

- **التنمية الفلاحية** تعبر عن العملية التي يتمخض عنها رفع المستوى المعيشي لأبناء الريف ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهي اليوم تأخذ مفهوما أكثر شمولاً وهو **التنمية الفلاحية المتكاملة**؛ لأنها تأخذ على عاتقها بناء الانسان (عنصر العمل) الذي هو مادة التنمية الأساسية فهو الهدف والوسيلة معا (عبد السلام، 1982، ص 11).

#### ب- أهداف التنمية الفلاحية

تسعى التنمية الفلاحية لتحقيق مجموعة أهداف مهمة على المدى القريب والبعيد:

- **توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع**: تحقيق الاكتفاء الذاتي من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية سبب عجز الإنتاج المحلي والذي يمكن تحقيقه من خلال تبني تنمية فلاحية متكاملة (عبد السلام، 1998، ص 11)؛

- **المساهمة في محاربة البطالة وتنمية الأرياف**: يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات قدرة على اجتذاب القوة العاملة خصوصا في البلدان النامية، وبالأخص في المناطق الريفية (Roger, 2005, p 9)؛

- **توفير العمالة للقطاعات الأخرى**: وذلك من خلال انتقال العمال من القطاع الفلاحي، إما بسبب البطالة الموسمية أو المقتنة، وإما بسبب التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى الاستغناء عن جزء من العمالة (شلاش، 2012، ص 278)؛

- **توفير المواد الخام للقطاع الصناعي**: تساهم الفلاحة في توفير المواد الأولية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، وخاصة الصناعات الغذائية (لزعمر، 2015، ص 2)؛

- **تصريف المنتجات الصناعية**: يشكل القطاع الفلاحي سوقا مهمة للمنتجات الصناعية، إذ تعتبر القوة الشرائية للفلاحين ضرورية للاستهلاك وتوسيع سوق المنتجات الصناعية (النجفي، 2001، ص 107)؛



- المساهمة في تأمين العملة الأجنبية: إن ارتفاع الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى التوسع في المحاصيل الفلاحية التصديرية التي تعتبر من الموارد النسبية للتنمية، وبالتالي تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة (الفياض، 2011، ص 165)؛

- المساهمة في توازن الميزان الغذائي: في ظل تراجع الأهمية النسبية للصادرات الغذائية خلال، كان لا بد من تطوير إمكانات تصدير السلع الفلاحية كهدف مهم ضمن استراتيجية التنمية الفلاحية (المقبلي، 2012، ص 93).

#### 4. دور الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ولاية الوادي

تتميز الجزائر بموقع استراتيجي هام من حيث الموقع الجغرافي، حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية إضافة إلى قربها من السوق الأوروبية وامتلاكها شريط ساحلي طوله 1200 كلم، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وبشرية ومالية تجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية.

#### 1.4 مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الوطنية خلال الفترة 2018/2000

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء من حيث استيعاب اليد العاملة، أو المساهمة في تكوين الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة، إذ تعتبر الفلاحة من أهم الأنشطة الاقتصادية كونها تعد مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية ولهذا فان تخلف هذا القطاع يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى (الجميل، 2010، ص 82).

#### أ- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام

تتمثل أهمية القطاع الفلاحي في توفير الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي مع نسبة ضئيلة من الإنتاج الموجه للتصدير، يساهم القطاع الفلاحي في تكوين الناتج الداخلي وزيادته مما يؤثر على نصيب الفرد من هذا الدخل، وهو ما يوضحه الجدول رقم 01.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن هناك تزايدا مستمرا في الناتج الفلاحي خلال الفترة (2000-2018) إذ تراوحت قيمة الناتج الفلاحي بين 346.2 مليار دينار و2114.6 مليار خلال عامي 2000 و2018 على التوالي، وقدرت الزيادة بنحو 1783.4 مليار دينار أي حوالي 6 أضعاف، وبلغ معدل النمو السنوي نحو 21.5% طيلة عشرية كاملة، وتعود هذه الزيادة إلى استمرارية تطبيق السياسات الفلاحية التي عززت دور النشاط الفلاحي في الجزائر، وذلك من خلال التوسع في استخدام الأساليب الفلاحية الحديثة، وتطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مردوديته كإنشاء نظام ضبط أسعار المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تسمح بامتصاص فائض الإنتاج، بالإضافة إلى تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحي، أو العمل على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي من أسمدة ومبيدات وبذور نوعية وغيرها.

وعلى غرار ارتفاع قيمة الناتج الفلاحي إلا أن هناك تباينا في حجم الناتج الفلاحي من موسم لآخر ويعود ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية على مياه الأمطار إذ يصعب التحكم بإنتاجية محصوليتها (بوعافية و عزاز، 2017، ص 253).

**ب- مساهمة القطاع الفلاحي في التقليل من البطالة في الريف**

يلعب القطاع الفلاحي دوراً هاماً إذا ما تم تسييره بشكل جيد وتقديم التمويل اللازم من التقليل من معدلات البطالة وخاصة في المناطق الريفية، وهو ما يمكن قراءته من الجدول رقم 02. ومن خلال تتبعنا لتطور معدلات البطالة الكلية والريفية نلاحظ التراجع الكبير في معدلات البطالة فبعدما كانت 30% تقريباً أصبحت لا تتعدى 10% كمتوسط للفترة 2008-2018 وهو مؤشر إيجابي على نجاعة السياسات المطبقة (هذا في ظل مصداقية هذه المعدلات)، أما البطالة الريفية فهي الأخرى عرفت انخفاضاً كبيراً في معدلاتها مقارنة مع بداية الألفية الجديدة أين كانت 38 و47.58% سنتي 2000 و2003 على التوالي لتصبح 8.21% سنة 2016، أما على طول الفترة فهناك تذبذب في معدلات البطالة الريفية لكنها استقرت خلال الفترة 2008-2016 أين كانت لا تتعدى 9.6% كمتوسط، أي مع بداية سياسة التجديد الريفي وكذا قوانين الامتياز والتوجيه العقاري التي سمحت بزيادة المساحات الفلاحية، وهو ما يؤكد على حرص الدولة على القيام بتنمية ريفية حقيقية تمس جميع الجوانب الفلاحية.

**ج- توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية**

تتحمل الفلاحة المسؤولية الأولى في توفير الغذاء للمواطن الجزائري، وبهذا الصدد عكفت الحكومة على وضع السياسات المناسبة من أجل ذلك، محاولة التركيز على تخصيص الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بشكل أفضل وفعال من أجل البلوغ بالفلاحة إلى الهدف الأول وهو تحقيق الأمن الغذائي. لكن بالرغم من كل هذا مازالت لم تستطع سد حاجيات الفرد من أهم إنتاج، ألا وهو الحبوب، الذي لم تستطع الدولة لحد اليوم حتى من التقليل في الفجوة الغذائية فيه، كما هو موضح في الجدول رقم 03.

من خلال تتبعنا لمعطيات الجدول نرى أن الجزائر تحقق اكتفاء ذاتياً في المنتجات الرئيسية للاستهلاك عدا الحبوب التي تزداد فيها الفجوة الغذائية سنة بعد أخرى، أي أن السياسة الفلاحية ناجحة لحد ما في تلبية الطلب الغذائي، لكن الحبوب والتي تعد أهم عنصر استراتيجي مازالت خارج طاولة الأمن الغذائي في الجزائر، وهذا بسبب ضغوط التزايد الديموغرافي وهجرة السكان إلى المدن، وأيضاً التحولات في نمط الاستهلاك، الشيء الذي جعل اقتصاد الجزائر يتسم بالعجز الغذائي وعدم التوازن بين الإنتاج وارتفاع الطلب، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في تشجيع الإنتاج المحلي بشتى أنواعه وخاصة الحبوب التي ارتفع إنتاجها إلى أكثر من 6 مليون طن نهاية سنة 2018، ومن المتوقع حسب تصريحات وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن تحقق الجزائر إكتفاء ذاتياً سنة 2020 بفضل الاستراتيجيات والأهداف المسطرة.

**2.4 الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي**

تعتبر ولاية الوادي منطقة رعوية بامتياز وهذا يعود للقدرات الفلاحية التي تتمتع بها على غرار بعض المناطق داخل الوطن.

**أ- الموقع الجغرافي**

تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي للجزائر في منطقة استراتيجية وتعرف بمدينة الألف قبة يحدها من الشمال الشرقي ولاية تبسة، ومن الشمال ولاية خنشلة، ومن الشمال الغربي ولاية بسكرة، ومن الجنوب ولاية ورقلة، ومن الشرق تونس، ومن الغرب ولاية الجلفة، وتضم 30 بلدية و12 دائرة.



تقدر المساحة الإجمالية للولاية: 44 586.80 كم<sup>2</sup> ويبلغ الشريط الحدودي مع الدولة التونسية: حوالي 300 كم، أما عدد السكان فيقدر بحوالي 771900 ساكن سنة 2014 منهم 2069، 11 ساكن/كلم<sup>2</sup> بمقر الولاية وهي بذلك تحتل المرتبة 25 على المستوى الوطني (مديرية السياحة والصناعة التقليدية، 2018).

### ب- التضاريس

تنقسم التضاريس لولاية الوادي إلى أربع مناطق هي كالتالي:

- منطقة سوف: منطقة رملية وتغطي كامل اقليم سوف من الناحية الشرقية والجنوبية؛
- العرق: منطقة رملية تتمثل في الكثبان الرملية التي تحتل 4/3 من مساحة سوف وتتواجد على خط مرتفع شرق غرب (80 م إلى 120 م) والمعروف باسم العرق الشرقي الكبير؛
- منطقة واد ريغ: نوع من الهضاب الحجرية التي تمتد مع الطريق الوطني رقم 03 من غرب الولاية إلى جنوبها التي تضم دائرتي جامعة والمغير. وتعتبر منطقة واد ريغ أراضي فسيحة وشاسعة تمتد حتى ولاية ورقلة؛
- منطقة المنخفضات: وتسمى منطقة الشطوط في الناحية الشمالية من الولاية وتمتد نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير بين (10 م إلى 40 م) ومن بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ ومروان بالقرب من الطريق الوطني رقم 48 ببلديتي الحمراء وسطيل.

### ج- المناخ والنشاطات الأساسية

- المناخ: تعرف ولاية الوادي بمناخها الصحراوي الجاف الذي يتميز بشتائه البارد، وصيفه الحار، سقوط الأمطار ضعيف جدا، حيث يبلغ معدل التساقط خلال السنة 35 ملم، أما درجات الحرارة فهي مرتفعة جدا في فصل الصيف حيث تصل أحيانا إلى 45 درجة حرارية.
- النشاطات الأساسية:

- زراعة (النخيل، البطاطس، الطماطم، التبغ، الفول السوداني)؛

- تربية المواشي بأنواعها؛

- التجارة، السياحة، الصناعات التقليدية.

### 3.4 تطور الإنتاج الفلاحي لولاية الوادي خلال الفترة 2007-2017

يعد مؤشر الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني من المؤشرات الدالة على تطور القطاع الفلاحي، إذ يعتمد على المساحات المخصصة للمحاصيل ويضاف لها عامل الإنتاج والإنتاجية، ويشمل الإنتاج النباتي محاصيل الحبوب، القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، البطاطس، الطماطم، البقول الجافة، الخضروات، الفول السوداني، التبغ وغيرها.

#### أ- إنتاج الحبوب

يعتبر محصول الحبوب الغذاء الرئيسي للسكان في الجزائر عموما، ونخص بالذكر القمح الصلب والقمح اللين في حين يعتبر الشعير كمادة لتغذية الحيوانات.

من خلال الجدول رقم 04 يتبين أن هناك تذبذبا في كمية الإنتاج إلى غاية سنة 2011، وتعد سنة 2007 أقل كمية مسجلة طيلة الفترة المدروسة إذ بلغت 79148 قنطار، ويسجل الإنتاج أرقام متزايدة انتقلت إلى 140198.5 قنطار سنة 2009 لتصل إلى 488000 قنطار سنة 2015، وعرفت كمية الإنتاج انتعاشا متواصلًا ابتداء من سنة 2010 لتصل إلى أعلى مستوياته سنة 2017.

ويعود تطور إنتاج الحبوب لانتقال الفلاحين إلى تنويع الإنتاج النباتي وإلى البرامج الفلاحية التي شهدتها الولاية خاصة في مجال تكثيف إنتاج الحبوب ليحقق الإنتاج قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة تعتبر مؤشر جد إيجابي بالنسبة لولاية الوادي.

### ب- إنتاج الخضروات

تضم شعبة الخضروات العديد من المحاصيل الزراعية منها: البطاطس، الطماطم، البصل الجزر وغيرها، وفي هذه الدراسة نركز على هذين المحصولين البطاطس والطماطم، **والجدول رقم 05** يوضح تطور الانتاج للمادتين في ولاية الوادي خلال الفترة (2007-2017)

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم إنتاج البطاطس عرف تطورا ملحوظا خاصة فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية حيث بلغ سنة 2007 حجم الإنتاج 1791893 قنطار وهي أدنى قيمة إنتاج خلال الفترة المدروسة، وعرفت أقصى كمية له سنة 2013، حيث وصل إلى 11725000 قنطار بمعدل نمو يقدر بـ 5% مقارنة بسنة 2012 وهذا راجع للتوسيع في الأراضي الفلاحية المنتجة للبطاطس مع اكتساب الفلاحين الخبرة في هذا المجال بمساعدة تقنيين في الفلاحة على مستوى الولاية وخارجها، في حين عرفت تراجع طفيف في الإنتاج بعد سنة 2013 بسبب تشبع السوق المحلي والوطني مما أدى لانخفاض في السوق نتج عنه تقلص في المساحة المزروعة من البطاطس. كما عرفت الولاية تطورا كبيرا في إنتاج الطماطم حيث بلغ حجم الإنتاج 1785000 قنطار سنة 2016 وهي بذلك تحتل مرتبة متقدمة في إنتاجها وهذا بفضل بحث الفلاحين على تنويع المحاصيل الزراعية ووفرة الأراضي الفلاحية.

### ج- إنتاج التمور

تعرف ولاية الوادي على أنها من الولايات الصحراوية الرائدة في إنتاج التمور ومن أشهر أنواع التمور التي تنتجها الولاية دقلة نور والغرس، **والجدول رقم 06** يوضح تطور إنتاج التمور بولاية الوادي خلال الفترة (2007-2017)

من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج التمور في ولاية الوادي عرف تطورا متواصلا حيث أنتجت ولاية الوادي 1503457 قنطار سنة 2007 ليصل الإنتاج إلى 2624400 قنطار سنة 2017 مما يترجم مدى حرص الدولة والفلاحين على تطوير والحفاظ على النخيل في الولاية من خلال مخططات التنمية الوطنية.

### د- إنتاج الفول السوداني والتبغ

تعتبر محاصيل الفول السوداني والتبغ من المحاصيل الصناعية الرائدة على مستوى ولاية الوادي كما هو موضح في **الجدول رقم 07**.

من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج الفول السوداني يعرف تذبذبا خلال سنوات الدراسة إذ عرف أقل كمية منتجة مقدرة بحوالي 4123.5 قنطار سنة 2007، فيما بلغت الكمية المنتجة 15843 قنطار سنة 2015، ليصل إلى 16569.3 سنة 2016، والملاحظ أن السنوات الثلاثة الأخيرة سجلت شبه استقرار في الكمية المنتجة للفول السوداني.

### هـ- مساهمة الإنتاج الفلاحي المحلي في الإنتاج الوطني

لقد سمح تطور الإنتاج الفلاحي المحلي في تحقيق معدلات موجبة في الإنتاج الفلاحي الوطني من حيث القيمة والكمية وهذا يعد مؤشرا جيدا على حالة القطاع الفلاحي المحلي لكن يبقى التساؤل قائما حول مدى مساهمة الولاية

في تغطية الاحتياجات الوطنية من هذه المحاصيل الفلاحية الغذائية وبالتالي إمكانية مساهمة الولاية في الأمن الغذائي الوطني واستدامته، حيث أن قيمة الإنتاج الفلاحي للموسم 2016/2015 قدر بحوالي 180 مليار دج. عرف القطاع الفلاحي تطورا ملموسا خلال السنوات الثلاث الأخيرة ولمعرفة مدى مساهمة ولاية الوادي في الإنتاج الفلاحي سيتم مقارنة الإنتاج الفلاحي بين الموسمين 2013/2012 و 2016/2015 لأهم المحاصيل الاستراتيجية وترتيب مستوى الإنتاج وطنيا كما هو موضح في الجدول رقم 08.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الفلاحي في ولاية الوادي يساهم بنسبة كبيرة في الإنتاج الوطني خاصة منتج البطاطاس الذي تحتل فيه الولاية المرتبة الأولى وطنيا نتيجة مساهمتها الكبيرة في الإنتاج الوطني، حيث قدر حجم الإنتاج ب 11.18 مليون قنطار موسم 2016/2015، فيما وصل حجم إنتاج التمور إلى 2.53 مليون قنطار موسم 2016/2015 لتحتل بذلك ولاية الوادي المرتبة الثانية في إنتاج التمور، كما شهد منتج الطماطم تطورا كبيرا على مستوى الولاية ليصل إلى 1.78 مليون قنطار موسم 2016/2015 ويحقق نسبة نمو كبيرة فيما يخص هذا المنتج على مستوى الولاية، كما نلاحظ أن ولاية الوادي تساهم بنسبة كبيرة في إنتاج الفول السوداني والتبغ حيث وصل حجم الإنتاج إلى 91 ألف قنطار موسم 2016/2015 مسجلا نسبة نمو كبيرة مقارنة بموسم 2013/2012 وبذلك تحتل الولاية المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج الفول السوداني.

#### 4.4 عوائق الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي

إن تطور المنتج الفلاحي في ولاية الوادي ومساهمته في الإنتاج الوطني لا يخفي أن هناك جملة من النقائص يعاني منها قطاع الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي تحول دون زيادة تطور المنتج الفلاحي في الولاية وتحسين جودته كما ونوعا نذكر أبرزها (جابر، 2014، ص 141):

##### أ- ضعف التخزين

رغم قوة الإنتاج وتنوعه إلا أن قدرة الإنتاج ضعيفة جدا، حيث عدد غرف التبريد 60 غرفة لتغطية منتج يزيد عن 16 مليون قنطار والتي لا تغطي حجم الإنتاج مما يتسبب في إتلاف المحاصيل الزراعية إذا تأخر بيعها.

##### ب- اليد العاملة

رغم أن قطاع الفلاحة هو أكبر مشغل لليد العاملة إلا أنها تبقى غير كافية حيث يعاني الفلاحون من نقص اليد العاملة خاصة وقت الزرع والحني للمحاصيل وان وجدت فارتفاع سعرها بات يقلق الفلاحين.

##### ج- ضعف الاستثمار الصناعي للمحاصيل الزراعية

إن الفلاحة في ولاية الوادي تقتصر على الإنتاج وبيع المحصول دون وجود تطور لاستعمال الإنتاج كمادة أولية للصناعة، لذا ينبغي العمل على استغلال المحاصيل الزراعية في الصناعات التحويلية خاصة الصناعة الغذائية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي.

##### د- الاستهلاك غير العقلاني للماء

إن وسائل السقي المستخدمة كالرش المحوري تؤدي إلى انخفاض مستمر في منسوب المياه الجوفية وهو ما يشكل خطرا على مستقبل الزراعة في الولاية خاصة وأن المياه الجوفية تعتبر من أهم ما تزخر به الولاية.

##### هـ- غياب أسواق مختصة في تسويق المنتجات الفلاحية المحلية

رغم حيوية النشاط الفلاحي في ولاية الوادي إلا أن عدم توفر أسواق كبيرة يحول دون تسويق المنتجات الفلاحية حيث أن البيع والشراء يتم مباشرة في المزرعة وهو ما يشكل عائقا أمام الفلاحين لتصريف منتجاتهم.

## و- الافتقار إلى الخبرة التقنية

إن الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي رغم وفرته إلا أنه مازال يفتقر إلى الأساليب الحديثة في الإنتاج والتي تتم وفق معايير علمية وتقنية واستشارة المهندسين والمختصين خاصة فيما يتعلق بالأمراض التي تصيب النباتات واختيار نوعية البذور وغيرها.

### 5. الخلاصة:

تتوفر الجزائر على مساحة زراعية تؤهلها أن تكون من أبرز الدول في الإنتاج الفلاحي إلا أن متابعة قنوات الدعم والتمويل الفلاحي من طرف الدولة من جهة، وعدم إقبال البطالين على الاستثمار في القطاع الفلاحي من جهة أخرى ساهم في عدم الاستغلال الأمثل للثروات التي تزخر بها البلاد، وهو ما يضع على عاتق الدولة مسؤولية التوعية والتوجيه من أجل تفعيل دور القطاع ليس في امتصاص البطالة فحسب ولكن في تحقيق البلاد للاكتفاء الذاتي الغذائي والعمل على تصدير المنتجات المحلية للخارج.

كما أن تطور المنتج الفلاحي في ولاية الوادي ومساهمته في الإنتاج الوطني يساهم بنسبة كبيرة في إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يبقى رهانا تسعى الجزائر لتحقيقه، إلا أن هناك عوائق وعقبات تقف أمام تطور الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي ينبغي العمل على القضاء عليها والعمل على استغلال ما تزخر به الولاية من أراضي ومساحات شاسعة صالحة للزراعة ومياه جوفية مع توفير الإمكانيات اللازمة لتطوير هذا القطاع في ولاية الوادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني.

على ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التالية:

- الوقوف على عصرنة القطاع الفلاحي باعتباره وعاء هاما لاستيعاب العمالة وخاصة عمال الريف، وتنمية العملية الارشادية الموجهة للفلاحين، وتحفيز اليد العاملة على امتهان العمل الفلاحي؛
- لا بد من متابعة العملية الإنتاجية للعديد من المنتجات النباتية والحيوانية من قبل الوزارة الوصية لتجنب وقوع السوق في حالة الكساد التي أصبحت تحدث كل موسم في السنوات الأخيرة، وخاصة في المنتجات التي حققت فيها الدولة اكتفاء شبه تام، والعمل على دعم أكبر للعملية التصديرية لتسهيل تصريف المنتج وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

هذه الدراسة جزء لا يخلو من النقائص، وهو ما يفتح أمامنا آفاقا جديدة لبحوث أخرى:

- دراسة مقارنة بين الولايات الفلاحية في مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية؛
- دراسة قياسية لدوال الانتاج في بعض المناطق الفلاحية.

## 6. قائمة المراجع

- 1) إبراهيم العسيوي (2001)، التنمية في عالم متغير، مصر: دار الشروق.
- 2) ابو الخير كمال (1997)، استراتيجيات التنمية الزراعية، القاهرة، مصر: مكتبة عين الشمس.
- 3) أبي سعيد الديودجي (1996)، مبادئ التسويق الزراعي، الطبعة الأولى، الأردن: دار ومكتبة حامد للنشر.
- 4) خالد راغب الخطيب (2009)، المحاسبة في المنشآت والمؤسسات الزراعية، عمان، الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
- 5) داودي الطيب (2008)، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- 6) رفعت لقوشة (1998)، التنمية الزراعية -قراءة في مفهوم متطور-، القاهرة، مصر: المكتبة الأكاديمية.
- 7) سالم توفيق النجفي (2001)، الأمن الغذائي العربي، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 8) عبد القادر محمد عطية (2002)، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 9) محمد عبد العزيز عجمية، الليثي محمد علي (2003)، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 10) عرفات إبراهيم الفياض (2007)، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 11) عرفات إبراهيم الفياض (2011)، الاقتصاد السكاني، عمان، الأردن: دار البداية للنشر والتوزيع.
- 12) عنبر إبراهيم شلاش (2012)، التسويق الزراعي، عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 13) محمد عبد العزيز عجمية (1987)، الموارد الاقتصادية، الإسكندرية، مصر: دار الجامعات المصرية.
- 14) محمد علي حزام غالب المقبل (2012)، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- 15) مدحت القريشي (2007)، التنمية الاقتصادية -نظريات وسياسات وموضوعات-، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 16) هشام مصطفى الجمل (2010)، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي.
- 17) محمد أمين لزعر (2015)، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، الكويت: سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط.
- 18) محمد السيد عبد السلام (1982)، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- 19) محمد السيد عبد السلام (1998)، الأمن الغذائي للوطن العربي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- 20) حسن ولد سيدي (2012)، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 21) خير الدين بن تارزي (2016-2017)، الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تهيئة إقليمية، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر.
- 22) سفيان عمراني (2014-2015)، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر.
- 23) بوعافية رشيد، عزاز سارة (2017)، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 07.
- 24) مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الوادي.
- 25) Roger, D.Norton, Politique de développement agricoles -concepts et expériences-, Rome: FAO, 2005.

## 7. الملاحق:

جدول (01): تطور الناتج الفلاحي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليار دج/ %

السنوات	الناتج الداخلي الخام	معدل النمو PIB	الناتج المحلي الفلاحي	معدل النمو PIBa	PIBa/PIB	نصيب الفرد من PIBa (USD)
2000	4123,3	/	364,2	/	8,83	159,00
2001	4227,1	2,52	412,1	13,15	9,75	175,45
2002	4522,7	6,99	417,2	1,24	9,22	167,91
2003	5252,3	16,13	515,3	23,51	9,81	212,40
2004	6149,1	17,07	580,5	12,65	9,44	254,93
2005	7561,9	22,98	581,6	0,19	7,69	247,13
2006	8514,8	12,60	641,3	10,26	7,53	268,45
2007	9362,6	9,96	704,2	9,81	7,52	311,80
2008	11043,7	17,96	711,8	1,08	6,45	287,36
2009	9968,02	-9,74	931,35	30,84	9,34	368,43
2010	11991,5	20,30	1015,26	9,01	8,47	391,00
2011	14588,6	21,66	1183,22	16,54	8,11	442,35
2012	16208,6	11,10	1421,7	20,16	8,77	488,94
2013	16650,1	2,72	1640	15,35	9,85	539,47
2014	17228,6	3,47	1772,2	8,06	10,29	562,42
2015	16702,1	-3,06	1935,1	9,19	11,59	519,33
2016	17406,8	4,22	2140,3	10,60	12,30	476,87
2017	18906,6	8,62	2318,9	8,34	12,27	489,72
*2018	18070,2	-4,42	2114,21	-8,83	11,70	439,20

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر. (\* قيمة مؤقتة)
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلدات 29-37.



جدول (02): تطور معدل البطالة الكلي والريفي خلال الفترة 2000-2018

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
1242	1252	1170	1609	1380	1617	1412	1328	1312	873	العمالة الفلاحية (ألف)
10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.9	27.3	29.8	معدل البطالة الكلي
<b>9.63</b>	<b>11.7</b>	<b>15.01</b>	<b>12.94</b>	<b>19.05</b>	<b>20.83</b>	<b>47.58</b>	<b>31.15</b>	<b>33.51</b>	<b>38.94</b>	معدل البطالة الريفي
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات	
1340	1102	865	917	899	1141	912	1034	1136	العمالة الفلاحية	
10.4	11.7	10.5	11.2	10.6	9.8	11	10	10	معدل البطالة الكلي	
/	/	<b>8.21</b>	<b>9.71</b>	<b>9.10</b>	<b>8.80</b>	<b>10.33</b>	<b>9.57</b>	<b>9.54</b>	البطالة الريفي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء. <http://www.ons.dz/>

## جدول (03): تطور الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية خلال الفترة 2008-2016

السنوات	المجموعات الغذائية	المتاح للاستهلاك -ألف طن-	الاكتفاء الذاتي -%-	الفجوة الغذائية -%-
2008	الحبوب	10623,5	16,02	83,98
	البطاطس	2239	99,72	0,28
	اللحوم البيضاء والحمراء	435,95	39,88	60,12
	الخضروات	6084,88	99,65	0,35
2009	الحبوب	13172,31	39,88	60,12
	البطاطس	2760,98	65,48	34,52
	اللحوم البيضاء والحمراء	524,7	88,13	11,87
	الخضروات	7316,87	99,65	0,35
2010	الحبوب	12496,38	36,48	63,52
	البطاطس	3413,52	96,68	3,32
	اللحوم البيضاء والحمراء	622,41	89,92	10,08
	الخضروات	8665,99	99,7	0,3
2011	الحبوب	11665,8	31,96	68,04
	البطاطس	3975,4	97,15	2,85
	اللحوم البيضاء والحمراء	660,49	90,5	9,5
	الخضروات	9594,81	99,73	0,27
2012	الحبوب	15041,3	34,2	65,8
	البطاطس	4375,8	96,4	3,6
	اللحوم البيضاء والحمراء	678,3	89,4	10,6
	الخضروات	10438,9	99,6	0,4
2013	الحبوب	12413,41	39,57	60,43
	البطاطس	5002,13	98,52	1,48
	اللحوم البيضاء والحمراء	709,93	93,05	6,95
	الخضروات	11897,6	99,74	0,26
2014	الحبوب	15865,74	21,65	78,35
	البطاطس	4796,46	97,44	2,56
	اللحوم البيضاء والحمراء	794,21	90,13	9,87
	الخضروات	12322,15	99,8	0,2
2015	الحبوب	17582,07	21,39	78,61
	البطاطس	4692,49	96,74	3,26
	اللحوم البيضاء والحمراء	836,2	91,96	8,04
	الخضروات	12496,53	99,78	0,22
2016	الحبوب	16379,2	18,00	82
	البطاطس	4867,5	91,8	8,2
	اللحوم البيضاء والحمراء	906,2	92,7	7,3
	الخضروات	14626,9	99,6	0,4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلدات 29-37

جدول (04): تطور إنتاج الحبوب في ولاية الوادي خلال الفترة (2017-2007)

البيان السنوات	2017	2016	2015	2013	2011	2009	2007
إنتاج الحبوب (قنطار)	570000	528800	488000	215820	112351	140198.5	79148

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2018

جدول (05): تطور إنتاج البطاطاس في ولاية الوادي خلال الفترة (2017-2007)

البيان السنوات	2017	2016	2015	2013	2011	2009	2007
إنتاج البطاط س (قنطار)	1153000 0	1118000 0	1089000 0	1172500 0	722170 0	358896 2	179189 3

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2018

جدول (06): تطور إنتاج التمور في ولاية الوادي خلال الفترة (2017-2007)

البيان السنوات	2017	2016	2015	2010	2010	2009	2007
إنتاج التمور (قنطار)	2624400	3704300	2474000	-	1674950	1541290	1503457

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2018

جدول (07): تطور إنتاج الفول السوداني في ولاية الوادي خلال الفترة (2017-2007)

البيان السنوات	2017	2016	2015	2013	2011	2009	2007
إنتاج الفول السوداني (قنطار)	17471.1	16569.3	15843.0	11991.6	9352.9	5252.3	4123.5

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2018

الجدول رقم (08): تطور المحاصيل في ولاية الوادي خلال الموسمين 2013/2012 و 2016/2015 وترتيبها وطنيا

المحاصيل	الموسم 2013/2012	الموسم 2016/2015	معدل النمو %	تصنيف
المحاصيل الحقلية	13.3 مليون قنطار	15.2 مليون قنطار	14	الأولى وطنيا
التمور	2.1 مليون قنطار	2.53 مليون قنطار	19	الثانية وطنيا
البطاطا	10.8 مليون قنطار	11.18 مليون قنطار	03	الأولى وطنيا
الطماطم	543 ألف قنطار	1.78 مليون قنطار	229	-
فول سوداني + تبغ	40 ألف قنطار	91 ألف قنطار	126	الأولى وطنيا
الحبوب	216 ألف قنطار	529 ألف قنطار	145	-

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2018